مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا المجلد: 05 العدد: 01 يناير 2022 ص ص: 589-612
ر ت م د (ISSN): 2602-618X / ر ت م د إ (E-ISSN): 2710-8031

جهود ومساعي الهيئات القيادية للثورة الجزائرية في تسليح جيش التحرير الوطني (المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)

ولجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)1956-1958

Efforts and efforts of the leading bodies of the Algerian revolution in arming the National Liberation Army (CNRA) and the Coordinating and Implementation Committee (CCE)1956-1958

غجاتي بدرة ♦[1] بوعزة بوضرساية[2]

badraghedjatiphd111@gmail.com[1]

[2]dr_bouazza@hotmail.com

مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ جامعة الجزائر2

تاريخ الإرسال: 2021/12/18	تاريخ القبول:2022/01/18	تاريخ النشر:2022/01/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ماهية الهيئات القيادية للثورة الجزائرية التي أنشأت بمقتضى قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956. تمثلت في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) و لجنة التنسيق و التنفيذ (CCE)، وكيف تمكنت هذه الأخيرة من فرض و تطبيق التنظيم الثوري على مختلف جوانب الثورة، والذي لا يتحقق إلاّ بتوفر ظروف وعوامل وشروط أساسية منها الاستعداد النفسي والرصيد الفكري ووجود قيادة موحدة توفر أرضية وإستراتيجية محكمة تسيّر بها شؤون الثورة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى إبراز جهود ومساعي الهيئات القيادية للثورة التحريرية في تسليح جيش التحرير الوطني و تنظيم عمليات الإمداد وهيكلتها بعد مؤتمر الصومام وقد كانت لهذه المساعي نتائج إيجابية على الصعيد العسكري للثورة التحريرية، فلطالما شغلت قضية التسليح قادة الثورة و كانت من أولوياتهم، فكانت لها دورا وجهود كبيرة في إعادة هيكلة و تنظيم عمليات الإمداد بالسلاح لجيش التحرير الوطني.خاصة بعد إقامتها لدائرة التسليح و التموين العام، وقرار الهيئات القيادية بإقامة توزيع جديد للأدوار و المهام

♦ المؤلف المرسل

بإنشاء جيش آخر من القوات المساعدة على الحدود الشرقية و الغربية الذي يتولى مهمة جلب وتخزين وتوزيع و إيصال السلاح إلى جيش التحرير الوطني.

الكلمات المفتاحية:

المجلس الوطني للثورة؛لجنة التنسيق و التنفيذ؛دائرة التسليح و التموين؛جيش التحرير الوطني؛ القواعد الخلفية.

This study aims to highlight what are the leading bodies of the Algerian revolution established under the resolutions of the 20Th of 1956 Fastam Conference, the National Council of the Algerian Revolution (CNRA) and the CCE Coordination and Implementation Committee, because revolutionary organization is achieved only by providing basic conditions, factors and conditions, including psychological readiness and intellectual balance, and the existence of a unified leadership and providing ground and strategy to achieve it. This study also aims to highlight the efforts and efforts of the leadership bodies of the liberation revolution in arming the National Liberation Army and organizing and structuring supply operations after the Conference of Somam, and these efforts have had positive results at the military level of the liberation revolution, as the issue of arming the leaders of the revolution has always been a priority, it has played a role and great efforts in restructuring and organizing the supply of weapons to the National Liberation Army.Especially after its establishment of the Department of Armament and Public Supply and the leadership bodies decided to establish a new distribution For roles and tasks by establishing another army of auxiliary forces on the eastern and western borders, which is responsible for bringing, storing, distributing and delivering weapons to the ELN.

Keywords : National Council of the Revolution; Coordination and Implementation Committee; Department of Armaments and Supply; ElN; Rear Rules.

مقدمـة:

أدى تطور وتيرة الأحداث في الجزائر سنة 1956 و اتساع الثورة و شموليتها و بروز العديد من المشاكل التنظيمية، إلى إرساء قيادة جبهة التحرير الوطني بعد اجتماعها الوطني الأول بالصومام في 20 أوت 1956 مباشرة، على تشكيل نواة الحكم في الجزائر وتمثل ذلك في إنشاء الهيئات القيادية العليا للثورة وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية

CNRA و لجنة التنسيق و التنفيذ CCE. حيث شرعت هذه الأخيرة بعد استلام مهامها في تنظيم إمكانيات الثورة ومصادرها في الداخل و الخارج، وبذلت اللجنة جهدا كبيرا خاصا في زيادة جمع الأسلحة و زيادة الرصيد اللوجستيكي لجيش التحرير الوطني، من خلال إعادة تنظيم وهيكلة عمليات التسليح و خلق قواعد خلفية للثورة واستحداث دوائر و مديريات للتسليح و التموين رغم خطورة المرحلة و صعوبتها بعد إنشاء فرنسا للخطوط المكهربة على طول الحدود الشرقية و الغربية.

إن الهدف من وراء هذا التنظيم الثوري قد تمثل في التغيير الجذري للنظام القائم وإقامة نظام آخر مكانه. فالتنظيم الثوري عرفته الجزائر مع انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 وهو تمثل في تلك الهياكل والمؤسسات الثورية التي أنشأتها جبهة التحرير الوطني، و القوانين و المبادئ الأساسية و الوسائل التي تنظم و تضبط العمل الثوري في شتى المجالات السياسية و العسكرية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية. تشير جل المصادر التاريخية للموضوع أن الفترة ما بين نهاية سنة 1956 وبداية عام 1958 كانت فترة صعبة جدا على أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ فقد واجهتهم مشاكل كثيرة سواء في الداخل أو في الخارج، وقد حاولوا في الكثير من المرات إخراج الثورة من المشاكل التي كانت تواجه تقدمها سواء عسكريا أو سياسيا وحتى اجتماعيا، ومن بينها التسليح.لنقف أما م الإشكالية التالية:

- **ماهي الإستراتيجية التي اتبعتها الهيئات القيادية للثورة التحريرية لهيكلة وتنظيم عمليات الإمداد وتسليح جيش التحرير الوطني في الفترة ما بين 1956-1958 ؟**

للإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم الدراسة إلى قسمين رئيسيين الأول هو التعريف بالهيئات القيادية للثورة والصلاحيات المخولة لها والعلاقة القائمة بينهما. أما القسم الثاني من الدراسة تمثل في جهود ومساعي الهيئة القيادية المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ واستراتجيتها في تنظيم وهيكلة التسليح.

منهج الدراسة

للإجابة عن الإشكالية ومن أجل الإلمام و الإطاحة بكل جوانب الموضوع اعتمدنا على المنهج التاريخي في عرض حقائق ووقائع تتعلق بالدراسة، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل جوانب مختلفة من المهام التي قامت بها الهيئات القيادية في هذه المرحلة الحساسة من الثورة، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي بإتباع تطور ظاهرة التسيلح في الفترة مابين 1956 و1958 ووصفها كما ذكرتها المصادر و الدراسات السابقة.

1- الهيئات القيادية للثورة التحريرية ماهيتها وصلاحيات المخولةلها:

1.1 المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A).

1.1.1 ماهية المجلس:

"المجلس الوطني للثورة الجزائرية" C.N.R.Aهو المجلس الذي إنبثق عن قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، وهو الهيئة العليا التي تسير شؤون الثورة وتقودها وتحدد إستراتيجيتها و هو صاحب السيادة الأولى عليها فهو بمثابة برلمان جبهة التحرير الوطني.[1] وهو جهاز تشريعي، يمثل رمز السيادة الوطنية وحاميها، كما هو الذي يقرر نظامه الخاص مما جعله قوة دستورية من بين لمؤسسات الإنتقالية.[2] وهو المؤهل وحده في تقرير مستقبل البلاد كالأمر على سبيل المثال بوقف إطلاق النار.[3] فمن إيجابيات مؤتمر الصومام أنه تمكن من وضع المؤسسات الدستورية الأولى للثورة وإنشاء أول هيئة دستورية عليا فيها وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية C.N.R.A، وهكذا أصبح الكفاح الجزائري منظما وموجها توجيها ثوريا ، وأصبحت للثورة مؤسسات دستورية منبثقة منها، وصار المجلس هو القيادة العليا الحقيقية التي تدير كل شؤون الجزائر الداخلية و الخارجية و به تدعمت مكانتها في الخارج.[4]

طرأ على المجلس الوطني للثورة الجزائرية عدة تطورات من حيث التشكيلة فعدد أعضائه الذين حددهم مؤتمر الصومام أربعة و ثلاثون34 عضوا 17 عضو أصليين و 17

1- محمد لبجاوي، الثورة الجزائرية و القانون 1960-1961، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص124.

2- يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ـج3، القسم الثالث" وثائق جبهة التحرير الوطني1954-1962" ، دار الغرب للنشر و التوزيع، (د، ت)، ص60.

3- مبروك بلحسين ، المراسلات بين الداخل و الخارج (الجزائر- مصر) 1954-1956، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص61.

4- جريدة المجاهد ، المجلس الوطني للثورة الجزائرية على هامش الدورة الرابعة، العدد102، 14 أوت 1991، ص12.

عضو إحتياطيين.[5] بعد مؤتمر القاهرة 1957 تم رفع عدد الأعضاء المجلس من أربعة و ثلاثون 34 إلى أربعة وخمسون54 لهم صفة العضوية الكاملة، أما عدد أعضاء المجلس خلال إنعقاد دورة طرابلس 1956/12/16 و1960/01/18 في هذه الدورة تم رفع عدد أعضائه من أربعة وخمسون54 إلى خمسة وستون65، لكن في الدورة الأخيرة بين 27 ماي إلى 5 جوان 1962 و التي علقت أشغالها فإن المشاركة توسعت بشكل كبير بحضور المعتقلين الخمسة بعد إطلاق صراحهم، كما أن ممثلوا فدرالية جبهة التحرير الوطني أصبح لها خمسة مقاعد داخل المجلس، فتضاعف عدد أعضاء المجلس بشكل ملحوظ وذلك في إطار معركة الفوز بالأصوات بين تحالف بن بلة و هيئة الأركان العامة و بين أعضاء الحكومة المؤقتة، في إطار التحضيرات لإنتخاب المكتب السياسي فوصل عدد أعضاء الهيئة التشريعية إلى سبعة و ستون 67 عضوا [6].

1.1.2 نظامه الداخلي:

تتخذ القرارات داخل هذا المجلس جماعيا ويرفض أن يبرز أي زعيم داخل المجموعة القيادية، فيراعى في تعيينه لأعضاء المجلس تمثيل كل ولاية تاريخية و كذلك تمثيل المنظمات الجماهيرية المنضوية تحت لواء جبهة التحرير الوطني، وكذا فدراليات الثورة في كل من فرنسا و تونس و المغرب.[7] وبعد الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 تم إضافة ممثلها إلى أعضاء المجلس وكذلك الوضع بالنسبة لقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني.[8] يعقد المجلس في دورة عادية مرة واحدة في السنة بطلب من مكتب المجلس. ويمكن أن يعقد المجلس دورات

5- إن أول تشكيلة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية يغلب عليها الطابع السياسي فقد تم تعيين ممثلي الأحزاب السياسية التي إلتحقت بالثورة و ممثلي الاتحادات المنتمية إلى جبهة التحرير الوطني. أنظر بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2007، ص74.

6- جريدة المجاهد ، المجلس الوطني للثورة الجزائرية على هامش الدورة الرابعة، العدد102، 14 أوت 1991، ص12.

7- شاوش حباسي، من وثائق الثورة الجزائرية محاضر جلسات اجتماع العقداء العشرة 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959، القسم الأول، مجلة دراسات إنسانية ، العدد الأول جامعة الجزائر2، 2001، ص297.

8-Mohamed Harbi :Les Archives de la Révolutioin Algérienne,Edition Dahlab,Alger,2010,p165.

إستثنائية بطلب من لجنة التنسيق و التنفيذ ثم بعدها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[9]

للمجلس الوطني للثورة الجزائرية مكتب خاص به يعتبر بمثابة الإدارة المكلفة بتسيير أشغال الدورات التي يعقدها المجلس، يتشكل المكتب من ثلاثة أعضاء يتم إنتخابهم من ضمن العناصر المشكلة للمجلس، كما يحق لأعضاء المكتب تجديد عضويتهم في كل دورة.[10] من صلاحيات المكتب حسب المادة الواحد و العشرون من القانون الأساسي للهيئات الإنتقالية فهو المكلف بدعوة أعضاء المجلس الوطني للثورة للإجتماع سنويا في دورة عادية، كما خول له توجيه دعوة للحكومة المؤقتة بأي حالة تستدعي النظر فيها لمناقشتها في المجلس الوطني للثورة، كما خول لمكتب المجلس الفصل في النزاعات التي تحدث بين أعضاء المجلس الوطني للثورة أو بين أعضاء الحكومة المؤقتة، و في حالة وجود نزاع بين المجلس و الحكومة فيقوم المكتب بالدعو لعقد اجتماع لحل هذا النزاع.[11]

حسب المادة الرابعة عشر من القانون الأساسي للمؤسسات الإنتقالية حددت بعض الشروط التي يلتزم بعا أعضاء المجلس الوطني للثورة وهي:

1- يلتزم أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالإشتراك في المناقشات في القضايا التي تدرج في جدول أعمال الدورة المنعقدة.

2- لا يحق لأي عضو التدخل أثناء سير المناقشات دون إذن المكتب المكلف بتسيير الدورة.

3- لا يحق للأعضاء توجيه إنتقادات لاذعة أو تجريح أو إتهامات باطلة لأي عضو من الأعضاء أو مغادرة المجلس أثناء سير الأشغال و قبل إختتامها.[12]

9- بن يوسف بن خدة ، شهادات و مواقف، المصدر السابق، ص89.

10- شاوش حباسي، نفس المرجع. أنظر أيضا يحي بوعزيز: نفس المرجع، ص61.

11- وزارة الإعلام و الثقافة ، ملفات وثائقية " القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني"، الجزائر، 1976، ص 55.

12- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص39.

4- يحق لكل عضو التصويت ولا يحق له الإمتناع عن ذلك و في حالة تعذر حضور أحد الأعضاء في إحدى جلساته يمكن أن يمنح توكيل رسمي مكتوب وممضي لأحد الأعضاء الأخرين.[13]

1.1.3 سلطاته و صلاحياته:

خول مؤتمر الصومام العديد من الصلاحيات للمجلس الوطني للثورة الجزائرية:

أ- الفصل في القضايا المصيرية للثورة التحريرية.

ب- حماية السيادة الوطنية ما إستمرت الحرب التحريرية ضد الاحتلال الفرنسي.

ج- منح له التفويض للمصادقة على المعاهدات و الإتفاقيات، فهو من يقرر الشروع في المفاوضات و متى وقف إطلاق النار.

د- له الحق في تعديل القانون الأساسي للمؤسسات الإنتقالية بمصادقة الثلثين من أعضائه.

هـ- حق توسيع عضويته متى دعت الضرورة لذلك.

و- يحق له القيام بإحداث تعديلات في الهيئات المؤسساتية للثورة ودراسة قوانينها و المصادقة عليها.

ي- يناقش و يصادق على ميزانية جبهة التحرير الوطني و المشاريع المقدمة في تقارير الهيئات التنفيذية.

ع- دراسة و مناقشة كل القضايا العسكرية و السياسية و الاقتصادية و المالية التي تقدم من طرف الهيئة التنفيذية (لجنة التنسيق و التنفيذ ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية).

1.2 لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E).

1.2.1 ماهية اللجنة وتشكيلتها:

13- وزارة الإعلام و الثقافة ، المصدر نفسه، ص58.

هي جهاز تنفيذي منبثق عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهي هيئة أركان جبهة التحرير الوطني و جيش التحري الوطني "وزارة حرب" حقيقية، تقود وتوجه وتراقب كل فروع الثورة العسكرية و السياسية و الدبلوماسية بإستمرار يوميا.[14] وهي سلطة تنفيذية تتولى تطبيق وتنفيذ القرارات السياسية و العسكرية التي يتخذها أعضاء المجلس الوطني للثورة، فهي بمثابة حكومة جزائرية خلال الثورة.[15]بعد مؤتمر الصومام مباشرة عين أعضاؤها وهم خمسة: العربي بن مهيدي، عبان رمضان، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة و سعد دحلب.[16] واتخذت من العاصمة مركزا لها ومكثت داخل التراب الوطني قرابة الخمسة أشهر[17] وفي هذه المرحلة كانت لجنة التنسيق و التنفيذ بمثابة مجلس حربي حقيقي، فهي التي تقود وتوجه المهام و بحكم وجودها داخل التراب الوطني كانت قريبة من الثورة و المجاهدين وتعمل على التنسيق بين الولايات التاريخية.

إثر معركة الجزائر وإستشهاد العربي بن مهيدي قرر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأربعة الباقين نقل مقر اللجنة إلى الخارج، انتقل الأعضاء إلى تونس لتثمين فعالية الدعم التونسي للثورة، وبعد تنظيم الأوضاع في القاعدة العسكرية الإستراتيجية بتونس إنتقل الأعضاء إلى القاهرة وهناك تم تنظيم فعاليات الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة المنعقدة ما بين 20-27 أوت 1957، وتم إقتراح تشكيلة جديدة وخلال إنعقاد الدورة تمت المصادقة من قبل المجلس على توسيع عضوية اللجنة فكانت التشكيلة الثانية تتكون من قادة الولايات التاريخية العسكريين مضاف إليها ثلاث سياسين وهم: الأمين دباغين، الشريف محمود، فرحات عباس، عمر أوعمران، كريم بلقاسم، عبان رمضان، الأخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهري.[18]وتم إلحاق الزعماء الخمس كأعضاء شرفيين بالتشكيلة الجديدة و هم (بن بلة، بوضياف، خيضر، آيت احمد، بيطاط).[19]

14- مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص61.

15- علي زغدود، صفحات من تاريخ الثورة الجزائرية، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2006، ص75.

16- وزارة المجاهدين، وثائق مؤتمر الصومام، المصدر السابق، ص22.

17 - علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 1999م، ص106.

18- جريدة المجاهد، هؤلاء هم القادة السياسيون – العسكريون للثورة الجزائرية (أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ) ، العدد11، 1 نوفمبر 1957، ص9.

19 -Mohamed Harbi :Les Archives de la Révolutioin Algérienne,op-cit,p175.

والملاحظ أن التشكيلة الثانية للجنة التنسيق و التنفيذ بعد مؤتمر القاهرة، تم فيها إدراج قادة الولايات التاريخية ضمن تشكيلة اللجنة كان قرارا إستراتيجيا، فقد إختارت اللجنة في الخارج رجال أكفاء عاشوا محنة الجزائر ومارسوا السياسة وكانوا على دراية بمشاكل ولاياتهم و خباياها، كما إلتحق بلجنة التنسيق و التنفيذ بتونس عام 1957 العديد من السياسين أمثال عباس فرحات وتوفيق المدني، عبد الرحمن كيوان، الأحول حسين، محمد يزيد، الأمين دباغين، عبد الحميد مهري، العربي دماغ العتروس، شوقي مصطفاي، شندرلي، أحمد فرنسيس، الحواس بوقادوم، محمد الغسيري، ابراهيم مزهودي، عمر دردور...وغيرهم.[20] بلإضافة إلى وجود الأعضاء الشرفيين وهم القادة المسجونين فهم من مفجري الثورة ومنظريها ولهذا إدراجهم ضمن التشكيلة أعطى للجنة هبة القيادة الأولى بعدما فقدت الثورة جل قادتها الأوائل، هذا من جهة ومن جهة أخرى ضمهم يعني إعادة الإعتبار لهم و إزالت الخلاف الذي كان بينهم و بين القادة في الداخل الذي أدى إلى تعذر مشاركة الوفد الخارجي في أشغال مؤتمر الصومام، فبدد هذا كل الشائعات التي تروج إلى وجود إنقسامات داخل قيادة الثورة.[21]

خلال هذه المرحلة إستعادة كريم بلقاسم لدور القائد العسكري على اللجنة أدى إلى تراجع دور عبان رمضان كقائد سياسي والرجل المهيمن في المرحلة الأولى من تأسيس اللجنة و بالتالي تفوق العسكريين على حساب السياسيين كان واضحا في المرحلة الثانية من تشكيل لجنة التنسيق و التنفيذ. كما أن تشكيل الدوائر المتخصصة للجنة التنسيق و التنفيذ كان لها بعدا إستراتيجيا في سياسة اللجنة وتجلى ذلك من خلال توزيع هذه الدوائر على عدد أعضاء اللجنة من قادة سياسيين و عسكريين ميدانيين ووصف الفاعلون في هذا التغيير أنه تصحيح للوضع حتى لا يندثر مبدأ القيادة الجماعية و الرجوع للمبادئ الأولى لبيان أول نوفمبر 1954.

1.2.2 تطور مهام لجنة التنسيق و التنفيذ:

أ - من مؤتمر الصومام إلى مؤتمر القاهرة:

20- المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية (الأوراس)، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من: 20أوت1956 إلى 31ديسمبر 1958، ص47.

21- مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص216.

في هذه المرحلة كانت لجنة التنسيق و التنفيذ موجود مقرها بالجزائر العاصمة، بعد الإنتهاء من أشغال مؤتمر الصومام شرعت على الفور بتطبيق القرارات المنبثقة عنه، بإعتبارها الهيئة التنفيذية للثورة وبالتالي كانت طيلة هذه الفترة تصدر الأوامر إلى قادة الولايات التاريخية و المسؤولين على الشروع الفوري في العمل وفق ماجاء في أرضية الصومام فكانت تقوم بمتابعة تطبيق قرارات المؤتمر في الولايات التاريخية.بالإضافة إلى ذلك فهي تعمل على:

- الإشراف على عملية تنظيم وهيكلة جيش التحرير الوطني .
- توزيع إطارات جيش التحرير الوطني على مهمات جديد في الداخل و الخارج. وتشكيل مراكز قيادية في كل من تونس و المغرب.فقد عينت عمر أوعمران مسؤولا عسكريا عن الوفد الخارجي و مشرفا على التسليح بدلا من علي محساس الذي كان معارضا لقرارات مؤتمر الصومام.حيث أن الصراع في قاعدة تونس خلق نوعا من الفوضى و أثر هذا على عمليات الإمداد.[22]
- إدارة العلاقة مع السلطات التونسية و المغربية و اعتماد القواعد الخلفية و إعادة ضبط العلاقات بين الدولتين بإعتبارهما الحليفتين الإستراتيجيتين و تنظيم أمور الثورة بهما.فقد قام عمر أوعمران فور إستلامه المهام بتونس على تحسين العلاقة مع الرئيس التونسي بورقيبة وذلك بالإعتراف بالسيادة التونسية على حدودها بعد الإستقلال لتسهيل المهام على الثوار بالأراضي التونسية. حيث عقدت العديد من الإتفاقيات بين عمر أوعمران وبورقيبة في كيفية نقل السلاح و الإلتزامات بالحماية و الأمانة و السرية من طرف السلطات الفرنسية.[23]
- التنسيق بين الولايات التاريخية و العمل على ضرورة وجود تعاون وإتصال بين قيادات جيش التحرير الوطني.

22- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مذكرات)، الجزء الثالث، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 336.

23- عميرة علية صغير ، جيش التحرير الوطني الجزائري بتونس، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة و تطور جيش التحرير الوطني فندق الأوراسي 2-3-4 جويلية 2005، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص 186.

- حل النزاعات و العمل على إعادة الأمور إلى نصابها، حيث قامت بتكليف كل من زيغود ومزهودي و عميروش بالإتصال بقادة الولاية الأولى لإصلاح ذات البين و رأب الصدع و تجسيد قرارات المؤتمر المصادق عليها.[24]
- تحقيق التكامل المادي و البشري و إعادة توزيع الإمكانات بين الولايات التاريخية.
- العمل على تجديد موارد الثورة وزيادتها بالعمل على الإمكانات المتوفرة و البحث عن مصادرها في الخارج بتكثيف عمل الفدراليات.
- الإشراف على جميع مرافق الثورة السياسية و العسكرية و الدبلوماسية و الاجتماعية و الإدارية.

ب - من مؤتمر القاهرة إلى اجتماع أفريل 1958.

بما أن في هذه المرحلة قد تغيرت إقامة لجنة التنسيق و التنفيذ وأصبحت في الخارج، و كذلك تغيرت تشكيلتها و توسعت إلى أربعة عشر عضوا، جلهم موجودون هناك و لهم علاقات جيدة بحكومات الدول العربية و بعض الدول الآسيوية وحتى الأوروبية ويتحركون بحرية أكثر، فتوسعت المهام في هذه المرحلة عن المرحلة الأولى. من مميزات هذه الأخيرة أن كريم بلقاسم أبدى رغبته في تزعم اللجنة خاصة بعد إلغاء مبدأ أولوية السياسي على العسكري فتراجع دور عبان رمضان. و الجدير بالذكر أن خلال هذه المرحلة ظهر تحالف عسكري لما أصطلح على تسميتهم ب" الباءات الثلاث" كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال و عبد الحفيظ بوصوف الذين سيفرضون سلطتهم على الثورة من خلال مهامهم في لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية و تمكنهم من قيادة الهيئة التنفيذية للثورة، وإلغاء لمبدأ الأولويات مكنهم هذا من المحافظة على امتيازاتهم، حيث قلبت الموازين وأصبح المبدأ المعمول به هو أولوية الخارج على الداخل و أولوية العسكري على السياسي.[25]كما أسندت مهام أساسية لعسكريين بالمقارنة بالسياسيين الذين كلفوا بمهام ثانوية، وتجلى ذلك من خلال رسالة لعبان رمضان نشرها المحامي و المجاهد مبروك

24- مصطفى مراردة، مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوى" شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2003، ص61.

25- زهير إحدادن،المختصر في الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للطباعة ،ط1، الجزائر، (د.ت)، ص29.

بلحسين في كتابه مراسلات بين الداخل و الخارج كانت بتاريخ 3 ديسمبر 1956 جل ما لخص فيها من أوامر و مهام كما يلي:

- كلف كريم بلقاسم مهمة عسكرية تمثلت في الرقابة العامة على قاعدة تونس والإشراف على شؤونها بما في ذلك المالية و الدعاية.

- كلف لخضر بن طوبال بالدعم المادي و توزيع الأسلحة على الولايات.

- كلف محمود الشريف بالمسائل العسكرية و الرقابة على أجهزة الجبهة.

أما عبان رمضان فقد كلف بالإعلام و الدعاية و النقابات. و الملاحظ هنا عودة العسكريين إلى الواجهة وتراجع للسياسيين.

ومن بين المهام التي قامت بها لجنة التنسيق و التنفيذ خلال هذه المرحلة:

- بعث برقيات إلى رؤساء الدول العربية وحتى الأجنبية لكسب الدعم الخارجي وتسهيل المهام للحصول على الأسلحة و غيرها من المواد التموينية.

- الحرص على إيصال ماتم جمعه من دعم إلى الثوار و جبهة التحرير في الخارج من قبل نشاط الفدراليات بعد دراسة شاملة لميزانية الثورة.

- مراسلة القادة في الداخل قصد إعلامهم بالسياسة الخارجية للجنة قصد تسخير الإمكانيات المتوفرة في مجال التنظيمي و إجبار الولايات التاريخية على تقديم تقاريرها الخاصة المتظمنة لحوصلة النشاط العسكري و التقارير الخاصة بالدوائر التابعة للجنة التنسيق و التنفيذ.

- عقد صفقات التسليح التي يتم شراؤها من عدة دول أجنبية.

- تأطير الجالية الجزائرية في الخارج و تسخيرها لصالح الثورة التحريرية.

- التصدي لكل الحركات المناوئة للثورة في الخارج، ووقف نشاط عناصر الحركة الوطنية الجزائرية MNA .

- قيام لجنة التنسيق و التنفيذ خلال هذه المرحلة من تشكيل لجنتين عسكريتين هما لجنة العمليات الشرقية.[26]

- التعريف بالقضية الجزائرية بتكثيف النشاط الدبلوماسي والإعلامي فقد تم توزيع مهام على أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ شرقا وغربا شمالا و جنوبا في أقطار العالم للتعريف بالقضية الجزائرية، و إبطال الدعاية الفرنسية بالحجة، لكسب تأييد دول العالم فقد فتحت اللجنة مكاتب في كل قارة من قارات العالم. كما لقيت القضية الجزائرية بفضل العمل الدبلوماسي و الإعلامي قبول من طرف العديد من دول العالم. ففي نفس السياق جاء تصريح " جو كندي" في2جوان 1957وهو الرجل الذي أصبح في ما بعد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قائلا : " إن الجزائر قنبلة موقوتة يجب أن يحسب لها حساب، وعلى الأمريكيين أن يأخذو بعين الإعتبار كفاح الشعب الجزائري.".[27]

ج- المهام المنبثقة عن إجتماعها الأخير 04/أفريل1958:

خلال اجتماع 04 أفريل 1958 تم إنشاء ثمان دوائر مركزية تابعة للجنة التنسيق و التنفيذ تولى مهامها عقداء اللذين كانوا قادة للولايات التاريخية وهم كالتالي:

- دائرة جيش التحرير الوطني أسندت لكريم بلقاسم.

- دائرة التموين و التسليح أسندت لعمر أوعمران.

- دائرة الإتصالات و العلاقات العامة وأسندت لعبد الحفيظ بوصوف.

- دائرة العلاقات الخارجية أسندت للأمين دباغين.

- دائرة المالية أسندت لمحمود الشريف.

- دائرة الداخلية و التنظيم الإداري أسندت للخضر بن طوبال.

- دائرة الشؤون الاجتماعية و الثقافية أسندت لعبد الحميد مهري.

---

26 للإطلاع أكثر حول مهام لجنة التنسيق و التنفيذ في هذه المرحلة أنظر: مبروك بلحسين، مراسلات بين الداخل و الخارج، المصدر السابق، ص218.

27- المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة الجزائرية، التقرير الجهوي(الأوارس)، المرجع السابق، ص48.

- دائرة الإعلام أسندت لفرحات عباس.[28]

خلال جلسة الاجتماع قررت لجنة التنسيق و التنفيذ إعادة توزيع المهام و الأدوار لتتجاوب بصورة أفضل مع الواقع الصعب الذي فرضته العمليات العسكرية الفرنسية.تم إنشاء خلال هذا الإجتماع قيادة العمليات العسكرية Operations Militaries Commandment بقيادة كريم بلقاسم في 9 أفريل 1958 و قسمت الى قيادتين ميدانيتين للجيش إحداهما بالشرق بقيادة محمدي السعيد يساعده لعموري محمد وعمارة بوقلاز ومصطفى بن عودة و عواشرية محمد صالح و أوكلت لها مهمة الإشراف على الولايات التاريخية الأولى و الثانية و الثالثة، و كان مقرها بمدينة الكاف التونسية و أخرى بالغرب بقيادة العقيد هواري بومدين يساعده كل من دهيليس سليمان المدعو "الصادق" و قايد أحمد المدعو "سليمان"، و كلفت بالإشراف على الولايتين الرابعة و الخامسة.[29]عقد أول اجتماع لقيادة العمليات العسكرية في 26 أفريل 1958 بمشاركة كريم بلقاسم و بن طوبال لخظر و أمحمدي السعيد و عمارة بوقلاز و مصطفى بن عودة.

1.3 علاقة المجلس الوطني للثورة بلجنة التنسيق والتنفيذ:

إن العلاقة بين المجلس الوطني للثورة و لجنة التنسيق و التنفيذ هي علاقة تكاملية فهما هيئتين قياديتين إحداهما تقوم بالتشريع و المتابعة و الأخرى تقوم بالتنفيذ لقرارت الأولى و الإشراف و المراقبة على اللجان المتخصصة و قد تجلت هذه العلاقة في النقاط التالية:

لجنة التنسيق و التنفيذ مسؤولة بإعداد التقارير مفصلة عن أنشطتها في القضايا التنفيذية وتقديمها أمام المجلس في دوراته العادية و الإستثنائية.و التي يقيم من خلالها عمل اللجنة ثم يقوم بالمصادقة على هذه التقارير.

يشرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية على التعديلات القانونية الخاصة بلجنة التنسيق و التنفيذ كما يقوم بتعيين أعضائها و إنهاء مهامهم.

---

28 للإطلاع على مهام أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ الموزعة بين القادة السياسيين و العسكريين أنظر: جريدة المجاهد، هؤلاء هم القادة السياسيون و العسكريون للثورة الجزائرية(أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ)العدد1، 1957/11/11، ص.ص8-9.

29- الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص208.

يقوم المجلس الوطني للثورة بدراسة ميزانية لجنة التنسيق و التنفيذ و المصادقة عليها ، و بإحصاء كل المداخيل التي تتحصل عليها حتى التمويل الخارجي لها.

طور المجلس الوطني للثورة من مهام لجنة التنسيق و التنفيذ بالمصادقة على مضاعفة نشاطها السياسي و الدبلوماسي و إعطائها حرية التحرك وتكوين صداقات مع ملوك ورؤساء الدول في العالم.

يمكن للمجلس الوطني للثورة أن يجتمع بطلب من لجنة التنسيق و التنفيذ في دورة إستثنائية إن دعت الضرورة إلى ذلك.[30]

2. جهود ومساعي لجنة التنسيق والتنفيذ في تنظيم وهيكلة عمليات التسليح.

2.1 إنشاء مصلحة الإمداد 1956-1957:

بدأت لجنة التنسيق والتنفيذ على الفور بعد تسليم مهامها الرسمية في توزيع المسؤوليات على الضباط السامين في جيش التحرير الوطني لتنظيم وهيكلة الإمداد لتسليح للثورة. أولا تم تكليف الدكتور محمد لمين دباغين كمسؤول للوفد الخارجي بالقاهرة.[31]و عين العقيد مصطفى بن عودة المدعو "عمار بن عودة" في منصب مسؤول عن شؤون التسليح و التموين بالشرق ليلتحق بمنصبه بتونس في ديسمبر 1956 خلفا لـ علي محساس. كما تم تكليف عمر أوعمران بالشؤون السياسية و العسكرية.[32] و تولى عبد الحفيظ بوصوف نفس المهمة على الجبهة الغربية، كان يساعده معابد مهدي و منصور بوداود و كان الطبيب "دريس" يهتم بالعلاقات الخارجية و بالبحث في مجال التسليح والعلاقات مع بلدان الغرب بينما عين عيسى عيسى مسؤولا إقليميا عن المصلحة.[33]

30- بن يوسف بن خدة ، شهادات و مواقف، المصدر السابق، ص. ص105- 106.

31- بسام العسلي، جيش التحرير الوطني الجزائري، دار الرائد (طبعة خاصة)، الجزائر، 2010، ص، 91.

32- مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص222.

33- جربال دحو، المنظمة الخاصة لفدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني (تاريخ الكفاح المسلح لجبهة التحرير الوطني في فرنسا 1956_1962)، ت: سناء بوزيدة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013، ص106.

أما في تونس فقد عينت لجنة التنسيق و التنفيذ الرائد حمادي قاسي على رأس قاعدة تونس الحدودية[34]، وتم تدعيم القاعدة بمجموعة من الضباط من الولاية الثانية لضمان نقل الأسلحة وإيصالها وهم : علي منجلي و الهاشمي هجرس وصالح بولحراث وعلي بوهزيلة. وعينت لجنة التنسيق و التنفيذ في مارس 1957 عمر أوعمران كمسؤول على رأس مصلحة الإمداد(التسليح) بالخارج.[35] ليلتحق به فيما به كل من كريم بلقاسم و الأخضر بن طوبال و محمدي السعيد و يوسف بن خدة وكذلك عبان رمضان للإعادة النظر في أمور الثورة و الشروع في تطبيق قرارات مؤتمر الصومام، وبدأ المسؤولون على الفور في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإقامة هيكل و قيادة موحدة للدعم اللوجيستيكي للثورة.[36]

شرع هيكل الإمداد الجديد الذي أنشئ بقرار مؤتمر الصومام تحت قيادة العقيد عمر أوعمران و المتمثل في مصلحة الإمداد بإقامة شبكة لوجيستيكية جديدة، فكان للمصلحة مديرية مركزية بالقاهرة و أربعة مراكز أخرى تابعة لها في المغرب الأقصى و تونس وليبيا (طرابلس و بنغازي) ومصر (مرسى مطروح) وفرع أو مكتب بأوروبا.كما قامت المصلحة بإقتناء وسائل نقل تمثلت في شاحنات كبيرة وسيارات وأجرت أخرى بأموال الثورة الخاصة.[37] وكان نشاطها في الشرق الجزائري كما يلي:

- في تونس أقيمت في ضواحي مدينة تونس قاعدة هامة وفتحت مستودعات كبيرة في "بوقرنين" و"جبل جلود" وهيئ بضواحي تونس مصنع لصناعة البنجالور[38] في

34- المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة الجزائرية- التقرير الجهوي للولاية الأولى- المقدم في الملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة، المرجع السابق، ص56.

35- مبروك بلحسين، المصدر نفسه، ص223.

36- عبد المجيد بو زبيد بوزبيد عبد المجيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني (شهادتي)، ط2مراجعة ومنقحة، نشر وزارة المجاهدين 2007، ص 53.

37- عبد الرحمن عمراني ، التسليح أثناء الثورة، ملتقى التسليح و المواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962، منشورات وزارة المجاهدين و المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 19545، الجزائر، ص99.

38- البانجالور: ويعرف باسم"الإنرقا" هي أنابيب فلاذية قطرها 120 ملم ، يمكن ربط بعضها على أطوال كبيرة كانت تشحن بالمتفجرات وتجهز بنظام إشعال عن بعد. وكانت تستخدم لفتح ثغرات في الحواجز التي أقامها الجيش الفرنسي (خط موريس و خط شال) وهذه الآليات لم تكن تسمح بتحطيم تشابك الأسلاك الشائكة فحسب، بل كذلك تفجر الألغام المضادة للإنسان التي كانت مزروعة ضمن تلك الحواجز. أنظر عمراني عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 45.

فيلا وسط منطقة سكانية راقية. وفي "القيروان" سمح الجيش التونسي لمصلحة الإمداد الجزائرية بإستغلال مستودعاته لتخزين ونقل الأسلحة إلى الحدود الجزائرية.[39] أما على الأراضي الليبية فقد خصصت بمدينة طرابلس عمارة صغيرة ومزرعة وكذلك بمدينة بنغازي عقارا و ضيعة رمال شرق المدينة واستغلت كقواعد إمداد جزائرية. واستخدمت ثكنات الجيش الليبي في ناحية غريان و بوكماش و الزاوية و الزواوة البحرية لتخزين الأسلحة.[40]

والجدير بالذكر أنه في جانفي 1957 وقع اتفاق ثلاثي بين ممثلين عن جبهة التحرير الوطني وهم الدكتور لمين دباغين وأحمد توفيق المدني وبين ممثلين عن الحكومة التونسية كل من الصادق المقدم والطيب سليم على ما يلي:

1- الحكومة التونسية تتعهد بنقل الأسلحة الجزائرية وتسليمها لممثلي جبهة التحرير الوطني على الحدود الجزائرية.

2- تتولى الحكومة التونسية حراسة الأسلحة و ذلك بتنصيب هيئة مشتركة بين ممثلين عن جبهة التحرير الوطني و المكتب السياسي التونسي لضمان منع أي تسريب للأسلحة الموفدة لجيش التحرير الوطني.

3- عملية نقل الأسلحة تتم فقط بين ممثلي جبهة التحرير الوطني و ممثلي المكتب السياسي التونسي ومنع أي تدخل خارجي.[41]

كما كان إتفاق أخر في فيفري 1957 بين رئيس مصلحة الإمداد عمر أوعمران و الرئيس التونسي بورقيبة على تولي مسؤولية نقل السلاح و تأمينه لجيش التحرير الوطني على الحدود و المراكز الجزائرية الحدودية للحرس الجمهوري التونسي.[42]

- في مصر كان مقر مصلحة الإمداد في مدينة القاهرة و بمرسى مطروح كما كانت أسلحة جيش التحرير الوطني مخزنة في ثكنات الجيش المصري و بالقرب من الحدود

39- المنظمة الوطنية للمجاهدين ، تقرير المكتب الولائي للمجاهدين لولاية سوق اهراس، جمعية 26 أفريل 1958 لتخليد مآثر الثورة ، ص3.

40- عبد المجيد بو زبيد، المصدر السابق، ص46.

41 - عميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص186.

42- المرجع نفسه.

الليبية المصرية و بالضبط بمدينة السّلوم حيث تم تخصيص حصن قديم منعزل كمخبأ للأسلحة و الذخيرة المهيأة للعبور الى الأراضي الليبية ثم إلى الجزائر.

- في سورية فتح مكتب بالعاصمة دمشق بغية توفير احتياجات المصالح الإمدادية لتلقي المساعدات من دول المشرق العربي.[43]

- أما في الغرب الجزائري فقد أنجزت بالمغرب الأقصى منشآت أساسية جديدة على الحدود و في بعض المناطق الإستراتيجية مثل : الناظور، مليلية، تطوان، الدار البيضاء، الرباط، وجدة وأماكن أخرى. كما تم تكليف بعثة الى فرانكفورت بألمانيا من أجل استكشاف و اقتناء و تسليم الأسلحة و التجهيزات الموجهة لجيش التحرير الوطني.[44]

- ومن إنجازات الهامة لهذه المصلحة يشير المجاهد عبد الرحمن عمراني الى ذلك الدعم الذي تلقاه عمر أوعمران في نهاية 1957 من الرئيس التركي في زيارته الى طرابلس بليبيا حيث تحصلت الثورة على 5000 مسدس آلي P.A وكمية معتبرة من الذخيرة، فضلا عن الدعم الذي قدمته دولة العراق عبر ثلاث شحنات اشتملت على مدافع الهاون عيار 50/60/80/81 تم إرسال الشحنة الى مخازن ترهونة بليبيا.

و استطاعت هذه المصلحة في إطار نشاطها المكثف في عمليات التسليح تزويد جيش التحرير الوطني بشحنة كبيرة من الأسلحة ففي 20 نوفمبر 1956 تم نقل من مصر إلى تونس كمية من الأسلحة ووزعها العقيد عمار بن عودة على النحو التالي:

الولاية الأولى: 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M BRENT

الولاية الثانية: 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M BRENT

الولاية الثالثة : 450 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M BRENT

الولاية الرابعة : 550 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M BRENT

القاعدة الشرقية : 100 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M BRENT [45]

43- عبد المجيد بو زبيد، المصدر السابق، ص 46.

44- المصدر نفسه.

45- عبد الرحمن عمراني ، المرجع السابق، ص97.

وتم النقل إنطلاقا من مصر على متن شاحنة "بيتفورد" كانت ملكا لجيش التحرير الوطني و شاحنات ضخمة للسيد "سالم شلبك" من الحكومة الليبية، وتم إنشاء محطات برية على طول المسلك الحدودي البري الشرق كما يلي: مرسى مطروح- بن غازي- طرابلس- تونس- الحدود الشرقية.

وزيادة على ما تقدم فإن المصلحة أنشأت مدرسة حربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف بتونس وقد أنشأها العقيد محمد العموري تولى رآستها بلعباس غزيل ويساعده عبد الله آدمي وخالد الحسناوي، ثم إنضم إليهم عبد القادر شابو و الجيلالي بوعنان وهي مزرعة ملك لأحد الجزائريين، سلمها لقيادة لجنة التنسيق و التنفيذ من أجل إستغلالها لإنشاء المدرسة وكانت لجنة التنسيق و التنفيذ تزور هذه المدرسة بإستمرار لتمويلها والوقوف على النقائص.[46]كانت هذه المدرسة تتولى نقل الجنود و الإطارات لتلقي تكوين بالمدارس العليا و الأكاديميات في الشرق الأوسط أو في بلدان صديقة كالإتحاد السوفياتي و الصين. كانت المصلحة الخاصة بالإمداد تشرف كذلك على كل العمليات الخاصة بالإمداد سواءا بالسلاح أو المواد التموينية التي تدخل إلى التراب الوطني كما تشرف على توزيعها على المجاهدين في الولايات التاريخية، كما تقوم بالجرد العام وتضبط شهريا كل النتائج والإحصائيات عن تحركات المستخدمين و العتاد.[47]

إن كل ما حققته هذه المصلحة من نتائج إجابية على مستوى التنظيم و الإمداد كان جيدا لإستمرار العمليات العسكرية و تطورها لجيش التحرير الوطني إلا أنها لم تستطع الصمود في وجه سياسة فرنسا في تطويق الثورة و عزلها بإنشائها خطي "شال و موريس" على الحدود الشرقية و الغربية لينتج عن ذلك تكدس كميات كبيرة من السلاح في المراكز الحدودية، ونظرا لتطور الثورة أعيدت هيكلة هذه المصلحة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ و تم إعادة توزيع المهام وأخذت مصلحة الإمداد تسمية : دائرة التسليح و التموين العام.

2.2 إستحداث دائرة التسليح و التموين العام DARG 1957- 1958.

46- بجاوي المدني بن العربي، ذكرياتي بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف(تونس) لسنتي 1957-1958، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2010، ص15.

47- عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص56.

تتفق كل المصادر التاريخية المتاحة في موضوع الإمداد لعام 1957 أن بحلول صائفة هذا العام أخذت عمليات الإمداد تشهد تراجعا خطيرا بسبب سياسة فرنسا في تطويق الثورة و ذلك بإنشائها خط موريس عبر الحدود الشرقية و الغربية للجزائر منذ 20 جوان 1957 لتعززه لاحقا بخطا آخر صائفة 1958 على الحدود الشرقية وهو خط "شال".[48] ليشهد ميدان التسليح أزمة حقيقية كما عرفها في مرحلة الإنطلاقة. لأجل ذلك عملت قيادة الثورة على إيجاد آليات جديدة تنظم بها عمليات الإمداد وتمرير إلى الثورة كميات السلاح المكدسة على الحدود الجزائرية.

لتموين القيادتين العسكريتين الشرقية و الغربية بالسلاح و العتاد تم استحداث دائرة التسليح و التموين العام Département d'armement et du ravitaillmant Générales مقر قيادتها بالقاهرة يرأسها عمر أوعمران خلفا لمصلحة الإمداد.[49]وأول مهمة ألقيت على عاتق هذه القيادات الجديدة هي معركة سوق اهراس الشهيرة في 26 أفريل 1958 التي أعتبرت تحديا حقيقيا لمواجهة الخطوط المكهربة وسمحت إستراتيجيتها اختراق الحواجز من أجل عبور قوافل التسليح.

2.2.1 الهيكل التنظيمي لدائرة التسليح و التموين العام:

أسندت قيادتها للعقيد عمر أوعمران يساعده مدير الديوان مبروك بلحسين، وتولى ناصر فراج محمد الشؤون المالية و المحاسبية و تولى النقيب قلال الصادق الشؤون العسكرية، و أمانة الدائرة تحت مسؤولية عبد الرحمن بن غمراني، كما أسندت رئاسة البعثة في ألمانيا إلى عبد القادر يايسي المدعو نواصري و المكلف بالبحث عن الأسلحة والتجهيزات و اقتنائها و إيصالها بالتنسيق مع اتحادية فرنسا.[50] تفرعت أربعة مكاتب رئيسية عن القيادة (مكتب مصر تحت رئاسة الصادق قلال ومكتب تونس تحت قيادة

48- جمال قندل ،خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية و المغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1962/1957، دار الضياء، الجزائر ،2006، ص 43. أنظر أيضا:

-Amar BOUDJELLAL : LES BARRAGES DE LA MORT 1957-1959 LE FRONT OUBLIE, centre nationale d'Etudes et de Recherche sur le Mouvement National et la Révolution de 1 Novembre 1954, Alger, 2010.p56.

49- عبد المجيد بوزبيد ، المصدر السابق، ص53.

50- المصدر نفسه، ص54.

قنز محمود و مكتب ليبيا تحت رئاسة عرعار و قاضي بشير و مكتب المغرب الأقصى قام عمر أوعمران رئيس دائرة التسليح و التموين العام بترقية منصور بوداود بتعيينه المسؤول الأول عن اللوجستية بالمغرب).[51]

2.2.2 مهام دائرة التسليح و التموين العام:

تموين قيادات جيش التحرير الوطني بالأسلحة سواء عن طريق شرائها أو في شكل تبرعات تمنحها الدول الصديقة و الشقيقة أو بفضل صناعتها.[52]

تتكفل بكل عمليات نقل و إيصال الأسلحة من مختلف المراكز إلى الحدود الجزائرية التونسية و الحدود الجزائرية المغربية ومن ثم نقلها الى داخل الوطن متحدية كل الصعوبات نتيجة الحصار الشديد الذي فرضته القوات الفرنسية على الجبهتين.[53]

- تخضع عمليات التموين الى متابعة خاصة ولمحاسبية دقيقة و تعد حصائل الأنشطة بإنتظام سواء تعلق الأمر بالأسلحة أو بنقل المواد الغذائية و التجهيزات الاجتماعية و حتى الأدوية.

- تتكفل باللاجئين الجزائريين على الحدود وتقوم بتوفير إحتياجاتهم اليومية.

وفي خضم هذه المستجدات ورغم التضييق وسياسة الحصار المفروضة على الحدود إستطاعت دائرة التسليح و التموين أن تحقق بعض النتائج الإجابية وكان لزاما عليها إعادة النظر في تنظيم القواعد و تكييفها مع التطورات و الوسائل التي تم إقتناؤها. ففي تونس أسندت قاعدة الإمداد التي كان مقرها بنهج الصادقية إلى الأخوين محمود قنز ثم علي بوهزيلة. وفيما يخص التموينات و المالية تكفل بها كل من صالح قوجيل ومصطفى بوعكاز وتم تمرر بعض كميات السلاح المكدس بالتنسيق مع قاعدة الإمداد بليبيا بعد نجاح القيادة العسكرية للثورة في تعطيل فعالية خط موريس عن طريق نسفه بواسطة طوربيدات البنجالور من عدة جهات، لتتمكن قوافل السلاح من المرور و لو كان ذلك مؤقتا. يذكر المجاهد أحمد قادري أن قوافل التسليح بين تونس و الجزائر قد توقفت

51- دحو جربال ، المرجع السابق، ص111.

52- عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص54.

53- المصدر نفسه، ص141.

نهائيا إلا بعض الدوريات الخفيفة المكلفة بمهام خاصة و بصعوبة كبيرة واختيار أماكن مخربة في الحواجز التي يمكن العبور منها بسهولة و بدون خسائر في الأرواح كما تم خرق الحواجز المكهربة بحفر خنادق تحت الأرض.[54]

و الباحث المتتبع لتطور عمليات الإمداد بعد مؤتمر الصومام يجد أن اهتمامات قادة الثورة المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ سرعان ما إتجهت نحو استحداث جيش نظامي خارجي من أجل دعم جيش التحرير الوطني بالداخل وذلك من أجل تأمين أكبر كمية من الأسلحة وضرورة إيصالها للمجاهدين لمواجهة القوات الفرنسية و ردعها في الداخل.فقد تمكنت الثورة من الحصول على أكبر كمية من الأسلحة من أوروبا وبالتحديد من تشيكوسلوفاكيا، عقدت صفقة بحوالي مليون دولار وقد تولت مصر أمور الشحن والنقل لكي لا تتورط تشيكوسلوفاكيا مع الحكومة الفرنسية، و بالفعل فقد استلم ميناء الإسكندرية شحنة الأسلحة يوم 3 ماي 1957 ، ثم تم نقل الشحنة عن طريق البر إلى ليبيا بواسطة شاحنات النقل، ثم إلى مراكز دائرة التسليح و التموين العام على الحدود الشرقية الجزائرية.[55]

خاتمة: وفي ختام هذه الدراسة نستخلص الكثير من النقاط المهمة منها:

- إن العملية التنظيمية لا تكتمل إلا بوجود قيادة عليا للثورة ولهذا السبب تم إنشاء هيئات قيادية للثورة تمثلت في المجلس الوطني للثورة الجزائرية"C.N.R.A" وهو السلطة التشريعية و لجنة التنسيق و التنفيذ "C.C.E" كسلطة تنفيذية وهكذا صار لجبهة التحرير الوطني و جيش التحرير الوطني قيادة واحدة وهي تمثل الوحدة الوطنية.

- أن الحاجة كانت ماسة إلى إحداث تغييرات هيكلية على رأس قيادة الثورة ورفع مستوى الهيئة التنفيذية من أجل تمثيل القضية الجزائر في المحافل الدولية أحسن تمثيل وتطلعات لجنة التنسيق و التنفيذ إلى مستوى حكومة لبلد سينال إستقلاله و المسألة مسألة وقت فقط.

54- أحمد قادري، المرجع السابق، ص330.

55 الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1990. ص323-324.

- إن جهود ومساعي لجنة التنسيق و التنفيذ بإعتبارها الحكومة في الثورة في قضية التسليح و التموين كانت تمهيدا لإنشاء حكومة وطنية حقيقية فعلى ضوء ما قامت به اللجنة من جهود في تنظيم وهيكلة التسليح و التموين أنشأت قيادة الثورة الحكومة والمؤقتة للجمهورية الجزائرية وزارات التسليح و التموين و الإتصالات العامة للغرض نفسه.

- استطاعت لجنة التنسيق و التنفيذ أن تنظم و تهيكل عمليات التموين في الخارج، و بفظل إستراتجية قادة الثورة المحكمة في البحث عن مصادر التموين ومد شبكاته إستطاعت كذلك أن تكسر الحواجز و الحصار الفرنسي المفروض على الثورة وتجد منافذ أخرى لتموين جيش التحرير في الداخل، فأصبحت بذلك المؤن تتدفق بإستمرار من دول العالم و في مقدمتها البلدان العربية و الإسلامية، و نشير هنا إلى المساعدات الجليلة التي قدمتها دول الجوار تونس و المغرب و ليبيا في مسألة تموين جيش التحرير الوطني.

قائمة المراجع:

إحدادن زهير، المختصر في الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للطباعة ،ط1، الجزائر، (د.ت).

بجاوي المدني بن العربي، ذكرياتي بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف(تونس) لسنتي 1957-1958، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2010.

بجاوي محمد، الثورة الجزائرية و القانون 1960-1961، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

بلحسين مبروك ،المراسلات بين الداخل و الخارج (الجزائر- مصر) 1954-1956، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2007، ص74.

بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ـج3، القسم الثالث" وثائق جبهة التحرير الوطني1954-1962" ،دار الغرب للنشر و التوزيع، (د، ت).

بوزبيد عبد المجيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني (شهادتي)، ط2مراجعة ومنقحة، نشر وزارة المجاهدين 2007.

جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2013.

جريدة المجاهد ،المجلس الوطني للثورة الجزائرية على هامش الدورة الرابعة، العدد102، 14 أوت 1991، ص12.

جريدة المجاهد : المجلس الوطني للثورة الجزائرية على هامش الدورة الرابعة، العدد102، 14 أوت 1991.

جريدة المجاهد: هؤلاء هم القادة السياسيون — العسكريون للثورة الجزائرية (أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ) ، العدد11، 1 نوفمبر 1957.

جربال دحو، المنظمة الخاصة لفدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني (تاريخ الكفاح المسلح لجبهة التحرير الوطني في فرنسا 1956_1962)، ت: سناء بوزيدة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013.

الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1990. ص323-324.

زغدود علي، صفحات من تاريخ الثورة الجزائرية، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2006، ص75.

شاوش حباسي،من وثائق الثورة الجزائرية محاضر جلسات اجتماع العقداء العشرة 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959، القسم الأول، مجلة دراسات إنسانية ، العدد الأول جامعة الجزائر2، 2001.

عميرة علية صغير، جيش التحرير الوطني الجزائري بتونس، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة و تطور جيش التحرير الوطني فندق الأوراسي 2-3-4 جويلية 2005، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

عمراني عبد الرحمن، التسليح أثناء الثورة، ملتقى التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962، منشورات وزارة المجاهدين والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 19545، الجزائر.

العسلي بسام، جيش التحرير الوطني الجزائري، دار الرائد (طبعة خاصة)، الجزائر، 2010.

قندل جمال، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1962/1957، دار الضياء، الجزائر ،2006.

كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر ،1999م.

المدني أحمد توفيق، حياة كفاح (مذكرات)، الجزء الثالث، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1988.

المنظمة الوطنية للمجاهدين: أحداث الثورة التحريرية (الأوراس)، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من: 20أوت1956 إلى 31ديسمبر 1958.

المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير المكتب الولائي للمجاهدين لولاية سوق اهراس، جمعية 26 أفريل 1958 لتخليد مآثر الثورة.

النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، منشورات ANEP، الجزائر،2008.

وزارة الإعلام و الثقافة : ملفات وثائقية " القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني"، الجزائر، 1976.

-Amar BOUDJELLAL : LES BARRAGES DE LA MORT 1957-1959 LE FRONT OUBLIE, centre nationale d'Etudes et de Recherche sur le Mouvement National et la Révolution de 1 Novembre 1954, Alger, 2010.p56.

Mohamed Harbi :Les Archives de la Révolutioin Algérienne,Edition Dahlab,Alger,2010.